علن المجلس الاسلامي المركزي في سويسرا الاثنين مبادرة شعبية تهدف الى الغاء قرار حظر بناء المآذن في هذا البلد.<?LMX:PREFIX ECAPSEMAN = O />

واوضح اعضاء المجلس الاسلامي المركزي في بيان "اذا اردنا الغاء حظر بناء المآذن في سويسرا فيجب سلوك نفس الطريق التي تم بها الحظر".

واضاف البيان انه يجب تشكيل "اوسع لجنة مبادرة ممكنة" في موعد اقصاه اخر ديسمبر. وان اتصالات تمت مع عدة شخصيات في الاوساط السياسية والثقافية والعملية.

وبيان المبادرة الذي يجب ان يحصل على مئة الف توقيع على الاقل في مهلة 18 شهرا، يجب عرضه على الادارة الفدرالية اعتبارا من يناير 2011 للنظر فيه.

واوضح المجلس الاسلامي السويسري ان هذا التحرك "يهدف الى استعادة المبادرة حول المآذن لكن هذه المرة في الاتجاه الصحيح (...) اي استعادة المساواة في الحقوق الدستورية بغض النظر عن الانتماء الديني".

وقد نظم الاستفتاء حول حظر بناء المآذن قبل سنة بمبادرة من اتحاد الوسط الديمقراطي (يمين متطرف) الذي حقق الاحد فوزا جديدا باقرار ترحيل المجرمين الاجانب تلقائيا من خلال استفتاء جديد.

جدير بالذكر أن نورا ايلى رئيسة قسم شئون المرأة بمجلس الشورى المركزي الإسلامي السويسري كانت حذرت خلال شهر مايو الماضي من إقرار قانون لحظر النقاب في البلاد، مشيرة إلى أن القانون يعد هو الثاني المعادي للإسلام في سويسرا بعد حظر بناء المآذن.

وقالت نورا حينها في حديث لوكالة الأنباء الكويتية: "الحملة الإعلامية المتواصلة منذ ثلاثة أسابيع للدفاع عن حق المرأة المنتقبة نجحت إلى الآن في دحض المزاعم التي يروج لهاها أنصار حظر النقاب في سويسرا".

وأردفت: "الحوارات والنقاشات الدائرة حول المزاعم التي تم ترويجها إعلاميًا بأن حظر النقاب يمثل تحريرًا للمرأة أثبتت أن تلك الآراء مجرد ادعاءات لا معنى لها وتدور في حلقة مفرغة سخيفة".

تقليص الحرية الدينية والتعددية الثقافية

وأضافت رئيسة قسم شئون المرأة بمجلس الشورى المركزي الإسلامي السويسري: "المناقشات الإعلامية أوضحت حقيقة تقليص حظر النقاب للحرية الدينية والتعددية الثقافية، وانتزاع حق الفرد في حرية الاختيار وفق التقاليد المتعارف عليها في سويسرا".

ولفتت ايلى إلى أن ترويج المزاعم بوجود من يرتدين النقاب أو الحجاب قسرًا في سويسرا يعتبر من باب نشر أنباء لا أساس لها من الصحة، مضيفة: "تكرار هذه المزاعم مخالفة صريحة للقانون السويسري وفق المادة 181 من قانون العقوبات".

وقالت نورا ايلى: "حظر النقاب سيؤدي إلى نتائج عكسية تمامًا فليس من المستبعد أن يسفر عن من المنتقبات في سويسرا من مغادرة منازلهن، لأنهن يأبين خلع النقاب بعد ارتدائه عن قناعة تامة، وإن القوانين الحالية كفيلة لضمان الأمن العام ومنها إمكانية تعامل السلطات الرسمية مع المرأة المنتقبة والتأكد من هويتها دون الحاجة إلى قوانين استثنائية".

جدير بالذكر أن تعداد المسلمين في سويسرا يبلغ نحو 400 ألف نسمة، أغلبهم من تركيا ودول البلقان، ويمثلون ثاني أكبر ديانة في سويسرا بعد المسيحية بمذهبيها البروتستانتي والكاثوليكي.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 29/11/2010
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com